موجز سياسات صادر عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) واللجنة الدولية للصليب الأحمر

GOVERNMENT
PRINCIPALITY OF LIECHTENSTEIN

MINISTRY OF
FOREIGN AFFAIRS, ENVIRONMENT AND CULTURE

ICRC

DCAF
ديكاف ـ مركز
جنيف لحوكمة
قطاع الأمن

# تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني لمنع العنف الجنسي والتصدي له في النزاعات المسلحة



النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن ومنظورات النوع الاجتماعي في القانون الدولي الإنساني: الانتقال من التحليل إلى التنفيذ

أيار/مايو 2026

# الملخص

لا يزال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات سمةً راسخةً في النزاعات المسلحة على الرغم من حظره الصريح بموجب القانون الدولي الإنساني والتزامات الدول في إطار أجندة المرأة والسلام والأمن. واستناداً إلى نقاشات بين النظراء نظّمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)، يقدم موجز السياسات هذا توصيات عملية موجهة إلى صانعي السياسات الدفاعية والقادة العسكريين والمخططين والمستشارين القانونيين ومستشاري النوع الاجتماعي والمؤسسات التدريبية. ويدعو الموجز إلى تضمين منع العنف الجنسي والاستجابة له في صميم الهياكل العسكرية والعقيدة والعمليات، مع تحديد مسؤوليات واضحة على امتداد التسلسل القيادي. ويستلزم ذلك ترجمة التزامات القانون الدولي الإنساني إلى ممارسة عسكرية فعلية من خلال العقيدة والأوامر الدائمة وقواعد الاشتباك والخطط العملياتية والإجراءات التشغيلية الموحدة والتدريب الذي يُجهّز الأفراد على منع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة والتعرف عليه والاستجابة له. ويُشدد الموجز كذلك على ضرورة دمج الوقاية في التخطيط العملياتي منذ البداية، بحيث يُستبق تقدير المخاطر في مرحلة مبكرة ويُعالَج من خلال توجيهات القائد وهيئة القوة وتصميم المهمة وعمليات صنع القرار العملياتي. كما أن تعزيز التعاون بين المستشارين القانونيين ومستشاري النوع الاجتماعي من شأنه أن يُسهم في ضمان تقديم مشورة متسقة وعملية للقادة ودعم التنفيذ.

هذا الموجز هو ثمرة اجتماع مائدة مستديرة استضافته اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) بمشاركة خبراء عسكريين ومدنيين معنيين بمنع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة. ويشكّل جزءًا من سلسلة تصدر في إطار مشروع DCAF «النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن ومنظورات النوع الاجتماعي في القانون الدولي الإنساني: الانتقال من التحليل إلى التنفيذ»، الذي يحظى بدعم من حكومة إمارة ليختنشتاين.



© أرشيف الصور والأصوات للجنة الدولية للصليب الأحمر / أسيل ساري / عمّان، الأردن. معهد الدرك الأردني لتدريب حقوق الإنسان وعمليات دعم السلام. دورة تدريبية للمديرية العامة للدرك في القانون الدولي الإنساني والعنف الجنسي والمعايير الدولية لأعمال الشرطة / 2015

# خلفية

«إن موضوع العنف الجنسي متجذّر في الإطار الأوسع للامتثال للقانون الدولي الإنساني والأخلاقيات العسكرية والهوية المهنية العسكرية. فكيف نضمن أن يكون منع العنف الجنسي والتصدي له جزءًا من الكيفية التي يُعرّف بها الجندي نفسه بوصفه عسكريًا محترفًا؟»

— خبير عسكري

يحظر القانون الدولي الإنساني العنف الجنسي في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حد سواء. وتشكّل أعمال العنف الجنسي المرتكبة في سياق نزاع مسلح انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، ويمكن أن ترقى إلى جرائم حرب. ويجب على الدول التحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم حرب، ومقاضاة المشتبه بهم عند الاقتضاء. ويُحظَر العنف الجنسي كذلك بموجب فروع أخرى من القانون الدولي، بما فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي.




© أرشيف الصور والأصوات للجنة الدولية للصليب الأحمر / أشيش بهاتيا / خانبور، نيودلهي، الهند. مركز الأمم المتحدة للتدريب على حفظ السلام. حاضرات في حفظ السلام من قوة الحدود المسلحة «Sashastra Seema Bal (SSB)»، إحدى قوات الشرطة المسلحة المركزية في الهند، يحضرن إحاطة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول أنشطتها وحول القانون الدولي الإنساني قبل نشرهنّ في جمهورية الكونغو الديمقراطية / 2019

ويتضمن القانون الدولي الإنساني كذلك التزامات تسهم في منع العنف الجنسي والتصدي له في النزاعات المسلحة، ومنها التزام أطراف النزاع بأن تحترم قواعد القانون الدولي الإنساني وتكفل احترامها – بما في ذلك حظر العنف الجنسي – من جانب قواتها المسلحة وغيرهم ممن يتصرفون بناءً على تعليماتها أو بتوجيه منها أو تحت سيطرتها. وهناك أيضًا الالتزام بأن يحصل الجرحى والمرضى – ومنهم الضحايا/الناجون من العنف الجنسي – على الرعاية والعناية الطبية التي تقتضيها حالاتهم، إلى أقصى حد ممكن عمليًا وبأقل تأخير ممكن ودون تمييز.

ولئن كان الإطار القانوني الدولي راسخًا، فإن إدماج الالتزامات القانونية الدولية المتصلة بالعنف الجنسي في الأطر القانونية والسياساتية الوطنية، بما في ذلك في العقيدة العسكرية والتوجيهات والإجراءات العسكرية، أمر بالغ الأهمية لضمان المنع وحماية الضحايا/الناجين. ففي عام 2013 مثلاً، أيّدت أكثر من 122 دولة التزامًا بضمان اتساق العقيدة العسكرية الوطنية والتدريب العسكري مع القانون الدولي بما يتيح منع العنف الجنسي في النزاعات والتصدي له على نحو أكثر فعالية.[1] ويمكن أيضًا لجدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن ولخطط العمل الوطنية للدول أن تشكّل أدوات مهمة لتنفيذ القوات المسلحة التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالعنف الجنسي.

وعلى الرغم من حظره بموجب القانون الدولي والالتزامات العلنية للدول بالتصدي له، يظل العنف الجنسي متفشيًا في زمن الحرب، وكثيرًا ما يُستخدم استراتيجيةً أو تكتيكًا من تكتيكات الحرب.[2] فعلى المستوى الكلي، يشكّل تطبيع المواقف والسلوكيات الضارة القائمة على النوع الاجتماعي في زمن السلم عاملًا يزيد من خطر العنف الجنسي في زمن الحرب.[3] كما يمثل انتشار الأسلحة محرّكًا سببيًا رئيسيًا للعنف الجنسي، إذ يمكّن من الإكراه والترهيب وإلحاق الأذى الجسدي.[4] وبالتوازي مع ذلك، تضخّم الخطابُ المجرِّد من الإنسانية والمعلوماتُ الضارة وتسارع انتشارهما بفعل التكنولوجيات الجديدة،[5] ما يغذي ارتكاب جميع أشكال العنف، بما فيها العنف الجنسي، ويطبّع في الوقت نفسه سلوكيات مجتمعية غير داعمة.[6]

**هل يوجد تقدير موثوق لمدى انتشار العنف الجنسي في النزاعات المسلحة على الصعيد العالمي؟**

نظرًا لعوامل منها الوصم والخوف من الانتقام وتعذر الوصول إلى الخدمات وغياب آليات الإبلاغ الآمنة، تظل البيانات الكمية الموثوقة اللازمة لدعم تقدير عالمي لعدد الضحايا/الناجين من العنف الجنسي في النزاعات المسلحة الراهنة محدودة. وتتفاقم التحديات الناجمة عن نقص الإبلاغ بفعل صعوبات المقارنة بين مجموعات بيانات تعتمد منهجيات مختلفة. غير أن حجم المسألة وإلحاحها واضحان بكل المقاييس.

واستنادًا إلى الاتجاهات في البيانات الراهنة والتاريخية والمحركات المعروفة لنقص الإبلاغ، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية أن تفترض أن العنف الجنسي مرجّح الوقوع في سياقات النزاع المسلح ما لم تتوافر أدلة قوية على خلاف ذلك. فبافتراض الوقوع، يمكن للجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية – ومنها القوات المسلحة – أن تدمج استباقيًا حدًا أدنى من الاستجابة لمنع العنف الجنسي والتصدي له منذ اندلاع الأزمة، بدلاً من إرجاء الرعاية إلى حين بلوغ «عتبة» من الحالات الفردية. وحتى حيثما تكون الإحصاءات الرسمية للانتشار محدودة، يظل بالإمكان تنفيذ تدابير المنع والتخفيف من المخاطر استنادًا إلى بيانات من مصادر عدة، منها تحليلات أنماط العنف باستخدام المعلومات المفتوحة المصدر، وملاحظات المجتمعات المحلية المتضررة، وإحصاءات حول بيانات مستخدمي الخدمات الصحية والاجتماعية. والتدابير الاستباقية أساسية لضمان حصول جميع الضحايا/الناجين على رعاية ملائمة، ولمنع وقوع الضرر أصلًا في بعض الحالات.

وعلى المستوى العملياتي، قد يتأثر انتشار العنف الجنسي في النزاعات المسلحة بعوامل متنوعة، منها ضعف هيكل القيادة والسيطرة،[7] والعلاقة مع السكان المحليين،[8] وتكوين القوات المقاتلة،[9] وتقلّب ديناميات النزاع. فالقوات المسلحة التابعة للدول ذات القدرات التدريبية الأعلى والرقابة العسكرية الأقوى، مثلاً، أقل احتمالًا لارتكاب العنف الجنسي.[10] وتشير البحوث إلى أن ضبط النفس يرتبط بعوامل شتى، منها هيكل الجهات المسلحة وتكوينها ودوافعها.[11]

وقد اتخذت قوات مسلحة عديدة على مدى العقدين الماضيين خطوات للتصدي للعنف الجنسي في مدونات قواعد السلوك و/أو في العقيدة والتعليم و/أو التدريب. فبعضها يركّز على العنف الجنسي في النزاعات المسلحة على أراضيها، وبعضها الآخر على العمليات الخارجية أو عليه بوصفه جانبًا من جوانب الردع والدفاع. غير أنه، باستثناء تحليلات سياقات حفظ السلام، لا يوجد سوى قدر ضئيل من التبادل المنهجي للدروس بين الدول بشأن النُّهج المتبعة والدروس المستخلصة. وسعيًا إلى تيسير التعلم بين الأقران وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة على المستوى العملياتي، عقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) اجتماع مائدة مستديرة للخبراء استغرق يومًا كاملاً في 3 كانون الأول/ديسمبر 2025.[12] جمع الاجتماع 23 خبيرًا عسكريًا ومدنيًا من أفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا وأوروبا لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للعقيدة والتوجيهات والتدريب والمستشارين القانونيين العسكريين تعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني من أجل منع أفضل للعنف الجنسي.

**وفي هذا الموجز، تعرض اللجنة الدولية للصليب الأحمر وDCAF توصيات الخبراء المنبثقة عن اجتماع المائدة المستديرة، والتي يمكن أن تسترشد بها القوات المسلحة في جهودها الرامية إلى تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني من أجل منعٍ وتصدٍّ أفضل للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. ويتمحور الموجز حول أربع توصيات شاملة موجهة إلى واضعي السياسات الدفاعية، ومؤسسات التدريب والتعليم، والقادة والمخططين، والمستشارين القانونيين ومستشاري شؤون النوع الاجتماعي.**

# توصيات الخبراء

## التوصية 1: لواضعي السياسات الدفاعية

**إضفاء الطابع المؤسسي على منع العنف الجنسي عبر جميع مستويات التسلسل القيادي لضمان الاتساق في تطبيق السياسات والعقيدة**

ينبغي أن تحدد العقيدة والتوجيهات المسؤوليات المتعلقة بمنع العنف الجنسي والتصدي له بوضوح عبر التسلسل القيادي بأكمله وفي جميع الأدوات الموجِّهة للعمل العسكري، بما فيها السياسات الدفاعية، وتوجيهات القيادة، والتخطيط للعمليات وتقييمها، فضلاً عن الأوامر العملياتية من خلال الأوامر الثابتة وقواعد الاشتباك وخطط العمليات (OPLANs) وإجراءات التشغيل الموحدة (SOPs). ويمكن أيضًا للأطر الوطنية والمؤسسية للمرأة والسلام والأمن وللنوع الاجتماعي أن تؤدي دورًا مفيدًا عبر التركيز على كيفية تنفيذ الالتزامات القانونية داخل المؤسسات الأمنية.

## التوصية 2: لمؤسسات التدريب والتعليم

**تعزيز المنع في الخطوط الأمامية عبر سد الفجوة بين «لماذا» (العقيدة) و«كيف» (التدريب)**

يتطلب المنع الفعال للعنف الجنسي أن يكون الحظر القانوني المفروض عليه معروفًا ومقبولًا لدى حاملي السلاح ومُتقيَّدًا به باستمرار من جانبهم. ويعني ذلك سد الفجوة بين معرفة حاملي السلاح بالالتزامات القانونية ذات الصلة وفهمهم لكيفية التقيد بها في ميدان المعركة. وينبغي إدماج المنع في تدريب جميع الوحدات من خلال رسائل ملائمة وتدريب قائم على السيناريوهات يتعامل مع التفكير الجمعي وعمليات التنشئة الاجتماعية المحرِّكة لارتكاب العنف الجنسي.

## التوصية 3: للقادة والمخططين

**إدماج منع العنف الجنسي في التخطيط للعمليات منذ اليوم الأول**

يجب النظر في التدابير الوقائية مبكرًا وإدماجها في التخطيط للعمليات بحيث تسترشد بها نية القائد في أي مهمة ذات صلة. وعند وضع قواعد الاشتباك، مثلاً، ينبغي النظر فيما إذا كان من الملائم السماح باستخدام القوة لمنع العنف الجنسي أو وقفه. وينبغي ألا يشكّل احتمال وقوع العنف الجنسي في أثناء العمليات مفاجأة للأفراد على أي مستوى، بل ينبغي استباقه ومعالجته في مختلف مراحل التخطيط والإعداد. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في المهام المعقدة في مناطق الاحتكاك بفئات سكانية شديدة التعرض للخطر (كالمحتجزين أو السكان المحليين المقيمين على الخطوط الأمامية)، وكذلك في أثناء التأهب للنزاعات الواسعة النطاق.

## التوصية 4: للمستشارين القانونيين ومستشاري شؤون النوع الاجتماعي

**تعزيز التعاون لتحسين اتساق وفعالية المشورة المقدمة إلى القادة بشأن منع العنف الجنسي**

يمتلك المستشارون القانونيون (LEGAD) ومستشارو شؤون النوع الاجتماعي (GENAD) معارف ومهارات متمايزة لكنها متكاملة. فعندما تُجمع السلطة القانونية والخبرة في شؤون النوع الاجتماعي على نحو منسق ومتعاضد، يغدو صنع القرار العسكري أقدر على استباق المخاطر والتقيد بالالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني وترجمة التعهدات إلى ممارسة عملياتية.

ويمكن لهذا التعاون أن يكفل حسن إدماج الخبرات من المجالين كليهما في تصميم العمليات وتنفيذها. وينبغي استكشاف الفرص المتاحة لتدريب المستشارين القانونيين ومستشاري شؤون النوع الاجتماعي معًا وقيامهم بالتدريب معًا في مجالي النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، وللتعاون في تطوير أدوات الرصد واستخدامها.

وتُبحث هذه التوصيات بمزيد من التفصيل أدناه لتحديد الكيفية التي يمكن بها لصنّاع القرار العسكريين والخبراء عبر التسلسل القيادي الحد عمليًا من مخاطر العنف الجنسي في الحرب.




© أرشيف الصور والأصوات للجنة الدولية للصليب الأحمر / كريستوف فون توغنبورغ / سان خوسيه ديل غوابياري، نقطة تفتيش قرب تشوابال، كولومبيا. جندي من الجيش الكولومبي يقرأ منشورًا للجنة الدولية للصليب الأحمر / 2010

## 1. إضفاء الطابع المؤسسي على منع العنف الجنسي عبر جميع مستويات التسلسل القيادي

العنف الجنسي محظور حظرًا واضحًا بموجب القانون الدولي الإنساني، وتنفيذ هذا الحظر والامتثال له أمران حاسمان لضمان حماية ضحايا النزاعات المسلحة. لذا ينبغي أن تعكس السياسات والعقيدة العسكرية هذه الالتزامات الدولية، وأن يُساءل القادة على أساس هذه التعهدات.

إن إضفاء الطابع المؤسسي على منظورات النوع الاجتماعي من خلال السياسات والعقيدة أمر جوهري لاستدامة منع العنف الجنسي والتصدي له في النزاعات.[13] فمن دون هذا الطابع المؤسسي، تظل الجهود عرضة للتأثر بتغيّر القيادات وتحوّل الأولويات العملياتية وتبدّل الأولويات السياسية. وينبغي توجيه منع العنف الجنسي والتصدي له والإرشاد إليهما عبر جميع مستويات السياسة الدفاعية والتخطيط الدفاعي — من توجيهات القيادة وأدوات التخطيط للعمليات وتقييمها، إلى الأوامر الثابتة وقواعد الاشتباك وخطط العمليات وإجراءات التشغيل الموحدة. كما يمكن الاستفادة على نحو أفضل من خطط العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن ومن الاستراتيجيات الدفاعية للمرأة والسلام والأمن وللنوع الاجتماعي في تحديد إجراءات محددة للتخفيف من العنف الجنسي وغيره من أشكال الضرر القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة، وفي الحث على مراجعة العقيدة العسكرية والأدلة والتوجيهات ذات الصلة. ومن منظور منع ارتكاب العنف الجنسي، تشكّل مدونات قواعد السلوك والقيم العسكرية والمعايير المهنية — متى دعمتها إجراءات تأديبية — أدوات أساسية لترجمة الالتزامات القانونية المجردة إلى توقعات سلوك ملموسة للأفراد العسكريين.

**إدماج العنف الجنسي في متطلبات القائد الحرجة من المعلومات (CCIR)**

تشكّل متطلبات القائد الحرجة من المعلومات جزءًا معياريًا من العمليات المهيكلة لجميع أشكال التخطيط العسكري للعمليات، المعروفة أيضًا بعملية التخطيط العسكري، وهي تدعم فهم القائد للموقف ووعيه به. واستنادًا إلى المعلومات المتاحة، يمكن للقادة تحديد متطلبات المعلومات الحرجة وإقرارها لسد الثغرات المعرفية، وتقييم الموقف، وتأكيد افتراضات التخطيط أو نفيها، ووضع نهج ناجح لتحقيق الأهداف العسكرية. وبدلاً من إنشاء مسارات معلومات موازية، يمكن للقوات المسلحة إدماج العنف الجنسي في متطلبات القائد الحرجة من المعلومات لضمان فهم مخاطر العنف الجنسي المحتملة أو المقدَّرة بوصفها معطى معلوماتيًا وثيق الصلة بالعمليات وحاسمًا للمهمة ينبغي أن يكون القادة على علم به.

وحتى عندما تكون القوات المسلحة قد أدمجت منظور النوع الاجتماعي و/أو تعليمات محددة بشأن منع العنف الجنسي في عقيدتها، نادرًا ما يجري رصد التنفيذ الفعال لهذه العقيدة و/أو تقييمه. وينبغي أن يُدعم المنع والتصدي العسكريان الفعالان للعنف الجنسي في النزاعات برصد وتقييم متينين. وينبغي أن تشمل آليات الرصد والتقييم تقييمَ التدريب المتعلق بالنوع الاجتماعي والعنف الجنسي — بما يقيس الأثر والامتثال والنتائج العملياتية الأوسع. وتُعد مراجعات ما بعد العمليات وتقييمات المهام وتقييمات التدريب أساسية لتقييم فعالية التدابير الوقائية وضمان ترجمة التعهدات الواردة في العقيدة والتدريب إلى ممارسة.

## 2. تعزيز المنع في الخطوط الأمامية عبر سد الفجوة بين «لماذا» (العقيدة) و«كيف» (التدريب)

يتطلب المنع الفعال للعنف الجنسي سد الفجوة بين الالتزامات القانونية الدولية والواقع اليومي لحاملي السلاح. فلكي تكون القواعد المتصلة بالعنف الجنسي معروفة ومقبولة ومُتقيَّدًا بها باستمرار في الممارسة، يجب معالجة الفجوات في التدريب والقيادة.[14] ويقتضي ذلك أن تدمج القوات المسلحة المنع في الخطوط الأمامية في تدريب جميع الوحدات وعبر مختلف المراحل المهنية ومستويات القيادة. وتُظهر الأدلة أن التدريب القائم على السيناريوهات، مثلاً، مفيد بوجه خاص في مساعدة الوحدات على فهم كيفية التعامل مع الإفصاح عن العنف الجنسي، ودعم الضحايا/الناجين، ومعالجة السلوكيات والمواقف المسهمة في الارتكاب.

ففي عام 2026، مثلاً، نفذت القوات المسلحة السويسرية تجربة رائدة لتدريب مشترك في القانون الدولي الإنساني والأمن الإنساني ضمن دورة لضباط المسار المهني في كلية القوات المسلحة (AFC). ويضع التدريب المشترك بوضوح مواضيع مثل حماية المدنيين ومنع العنف الجنسي والأطفال في النزاعات المسلحة ضمن إطار قانوني واضح، مع ربط الالتزامات القانونية بصنع القرار العملياتي. وبمدّ الجسور عمدًا بين المجالين القانوني والعملياتي، يضمن التدريب فهم القواعد القانونية لا بوصفها قيودًا مجردة، بل أدوات عملية تشكّل السلوك والتخطيط ومسؤولية القيادة في العمليات المعاصرة. وفي الوقت نفسه، يعزز التدريب فهم الحرب الحديثة بإبراز الكيفية التي يمكن بها للخصوم توظيف هذه الانتهاكات تكتيكاتٍ للحرب، بما يقوي قدرة المشاركين على استباق هذه الاستراتيجيات وتحديدها والتصدي لها.

**أدلة من برنامج اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمنع العنف الجنسي**

أجرت اللجنة الدولية على مدى العقد الماضي بحوثًا عملياتية من أجل فهم أفضل لما ينجح في منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما فيها العنف الجنسي. وفي عام 2022، أطلقت اللجنة الدولية برنامج منع العنف الجنسي (PSVP)، وهو برنامج متعدد البلدان والتخصصات وموجه نحو النتائج يهدف إلى إحداث تغيير سلوكي من أجل منع أفضل.

واستنادًا إلى انخراطها مع القوات المسلحة الحكومية والجهات المسلحة من غير الدول، خلصت اللجنة الدولية إلى أن فعالية النقاشات حول حظر العنف الجنسي تقتضي ربطها بواقع ميدان المعركة وبتجارب حاملي السلاح وفهمهم لما يمكنهم فعله لمنع العنف الجنسي. فنجاح منع العنف الجنسي، مثلاً، مرهون إلى حد بعيد بالتزام القادة بتعزيز الرسائل الرئيسية حول الموضوع قبل التدريب وبعده، وباستعدادهم لإدماج حظر العنف الجنسي في قواعدهم وأنظمتهم وإجراءاتهم. ويزيد من تعقيد ذلك فجواتٌ في التدريب والثقة، إذ إن أقل من 15% من مجموع المدربين العسكريين الذين تلقوا تدريبًا في هذا الموضوع قاموا بدورهم بتدريب قواتهم، وأقل من 68% من الجنود يعتقدون أن قادتهم سيوقفون العنف الجنسي لو كان يقع فعلاً.

ويؤدي التدريب دورًا حاسمًا في تشكيل العقليات والسلوكيات والهويات المهنية التي تحدد كيفية تعامل القوات المسلحة مع العنف الجنسي، داخليًا وخارجيًا، وفي السلم والنزاع على السواء. فبيئات التدريب، النظامية وغير النظامية، فضاءات يمكن فيها تكوين الهوية المهنية وترسيخها واستبطانها. غير أن تبنّي القيادة أمر حاسم لضمان استيعاب مضمون التدريب وترجمته إلى أفعال. فعندما يقترن التدريب بالتزام قيادي ظاهر وانخراط وإنفاذ، يمكنه إعادة تشكيل هويات أعمق لدى القوات بوصفها «جماعات خدمة» تقوم على المسؤولية المشتركة والانضباط والاحترام، بما يجعل منع العنف الجنسي والتصدي له مسألة نزاهة مهنية. كما يمكن لإدماج منع العنف الجنسي والتصدي له في النزاعات المسلحة في مؤشرات

التدريب وعمليات التقييم العملياتي أن يعزز مساءلة القيادة ويدعم التحسين الجماعي المستمر. وتسهم هذه الممارسات مجتمعةً في دحض التصورات الفردية الخاطئة عن أسباب وقوع العنف الجنسي، وفي تحويل التركيز نحو معالجة الأسباب الجذرية لهذا الضرر.

## 3. إدماج منع العنف الجنسي في التخطيط للعمليات منذ البداية

يتطلب المنع الفعال للعنف الجنسي إعادة تأطيره بوصفه خطرًا عملياتيًا، واعتبار منعه جزءًا من مسؤولية القادة، لا أمرًا خارجًا عن نطاق العمليات العسكرية أو مقصورًا على سوء السلوك الجنائي الفردي. ومن الأساسي التحديد الواضح للمسؤوليات عبر التسلسل القيادي، بما في ذلك في قواعد الاشتباك والتخطيط للعمليات وإجراءات الاحتجاز. وينبغي إدماج المنع مبكرًا في تصميم المهام لضمان استرشاد نية القائد والتنفيذ العملياتي به.

ومن الجوهري ربط منع العنف الجنسي والتصدي له باللغة والأولويات الموجهة لصنع القرار العسكري؛ كأن يُشرح مثلاً كيف يؤجج العنف الجنسي عدم الاستقرار، ويقوّض ثقة المدنيين في قوات الأمن، ويضعف التعاون المحلي، ويمكن أن يعطّل تدفق الاستخبارات والمعلومات. فتأطير العنف الجنسي في النزاعات المسلحة بوصفه ظاهرة تقوّض نجاح المهمة، وتزعزع بيئات العمليات، وتهدد صمود المدنيين، وتعرّض الأفراد لخطر «الأذى المعنوي»، يمكن أن يجعل منعه والتصدي له أكثر قابلية للفهم والتنفيذ ضمن عمليات التخطيط العسكري.

وإضافة إلى المخاطر المباشرة للعنف الجنسي، يجب على القادة أيضًا مراعاة مخاطر الحماية غير المباشرة أو الثانوية التي قد تولّدها الأنشطة العسكرية أو وضعية القوات أو انتشارها بالنسبة إلى السكان المدنيين. فمواقع المنشآت العسكرية والقواعد ونقاط التفتيش أو تمركزات القوات وطريقة توزيعها قد تغيّر أنماط تنقل المدنيين وآليات تكيفهم. ونتيجة لذلك، قد يتعمد المدنيون – ولا سيما ذوو أوجه الضعف الخاصة – تجنب الطرق أو المناطق القريبة من الأهداف العسكرية خوفًا من التأثر بالأعمال العدائية أو من الوقوع ضحايا أضرار جانبية في حال وقوع هجوم على تلك المواقع. وقد يدفعهم ذلك إلى الاعتماد على طرق ومناطق أكثر عزلة وأقل أمنًا أو أعلى خطورة لمزاولة أنشطتهم اليومية، بما يزيد تعرضهم للعنف الجنسي وغيره من أشكال الانتهاك.

**استخدام البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر للاسترشاد بها في التخطيط للعمليات**

يمكن للبيانات المصنفة حسب الجنس والعمر أن تعزز منع العنف الجنسي في أثناء عمليات التخطيط للعمليات. ومتى جُمعت البيانات وحُللت وأُدمجت في التخطيط، ينبغي إبلاغها على نحو قابل للتنفيذ إلى القادة والأفراد المعنيين المشاركين في العملية على السواء. فالبيانات المصنفة يمكن أن تمكّن القوات المسلحة، مثلاً، من رصد الاتجاهات وتقييم الآثار المتفاوتة على النساء والرجال والفتيات والفتيان، وتكييف التدابير الوقائية تبعًا لذلك. ويمكن تعزيز جمع البيانات واستخدامها بأدوات عملية مثل بطاقات الإبلاغ وأدوات تحليل النوع الاجتماعي، فضلاً عن أدوات الإنذار المبكر وتحليل التهديدات؛ فهذه توفر منهجيات مهيكلة لتقييم المخاطر وأوجه الضعف وديناميات القوة داخل بيئات العمليات.

ويجب أن يكون جمع المعلومات الخاصة بالسياق عن السكان المدنيين، بما فيها البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، مقصورًا حصرًا على غرض الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين. كما أن غياب بيانات محددة عن المدنيين في مسرح العمليات لا يحول دون إصدار القادة توجيهات معمَّمة تستند إلى الاتجاهات والأنماط القائمة على الأدلة بشأن أوجه عدم المساواة والمخاطر التي تواجه النساء والفتيات في السياقات المتضررة من النزاعات. فالاتجاهات الرئيسية لعدم المساواة بين الجنسين موثقة توثيقًا جيدًا، وينبغي مواصلة استكشاف تدابير تصحيحية تستند إلى الاتجاهات العامة. ويجب أن يقترن جمع البيانات ببروتوكولات واضحة متمحورة حول الناجين تكفل الحماية الملائمة للضحايا/الناجين من العنف الجنسي وللشهود عليه، على نحو يعطي الأولوية لاحتياجاتهم ورفاههم ويعزز استقلاليتهم.

ومن ثم، يمكن لإدماج هذه الاعتبارات في التخطيط للعمليات ووضعية القوات وتدابير التخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين أن يسهم في نهج وقائي أشمل. ويمكن تحقيق ذلك بتدابير عملية مثل إدماج تحليل النوع الاجتماعي في الاستخبارات والإنذار المبكر وتقييم التهديدات؛ وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر و/أو استخدامها. ويمكن أن تشمل الأدوات العملياتية للتخفيف من مخاطر العنف الجنسي أيضًا الدوريات المختلطة والانخراط الاستباقي مع المجتمعات المحلية وقادتها. ويمكن للأفراد العسكريين ضمان الإتاحة المنهجية لمسارات الإحالة الطبية وأدوات الاستجابة.

## 4. تعزيز التعاون بين المستشارين القانونيين ومستشاري شؤون النوع الاجتماعي للنهوض باتساق وفعالية المشورة المقدمة إلى القادة بشأن منع العنف الجنسي

عبر مختلف السياقات، تتوقف فعالية العقيدة في منع العنف الجنسي إلى حد بعيد على القدرة المؤسسية وعلى مصداقية الخبرة المعنية داخل الهياكل العسكرية. ويمتلك المستشارون القانونيون ومستشارو شؤون النوع الاجتماعي معارف ومهارات متمايزة لكنها متكاملة. فعندما تُجمع السلطة القانونية والخبرة في شؤون النوع الاجتماعي على نحو منسق ومتعاضد، يغدو صنع القرار العسكري أقدر على استباق المخاطر والتقيد بالالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني وترجمة التعهدات إلى ممارسة عملياتية. لذا ينبغي أن يؤدي كلاهما دورًا في ضمان إدماج منظورات النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط منذ البداية، وأن تتاح لهما إمكانية واسعة للوصول إلى القادة وأفرقة التخطيط، بما في ذلك مختلف اجتماعات إيقاع المعركة، للتأثير في عمليات صنع القرار.

**الجمع بين خبرات المستشارين القانونيين ومستشاري شؤون النوع الاجتماعي في مسرح العمليات**

كثيرًا ما يعمل المستشارون القانونيون ومستشارو شؤون النوع الاجتماعي في معزل بعضهم عن بعض، ما قد يعيق قدرتهم على ضخ خبرات متكاملة في أثناء التخطيط للعمليات وتنفيذها من أجل منع أفضل للعنف الجنسي. وقد بذلت قوات مسلحة في بعض السياقات جهودًا حثيثة لتعزيز التعاون بينهما بتكييف نماذجها التنظيمية بل وأماكن العمل المادية. ففي هولندا، مثلاً، يتقاسم المستشار القانوني ومستشار شؤون النوع الاجتماعي المكاتب نفسها، ما يعزز الحوار والتعاون المنتظمين. إضافة إلى ذلك، فإن جميع المستشارين المتخصصين – ومنهم المستشار القانوني ومستشار شؤون النوع الاجتماعي – أعضاء في فريق استشاري خاص (SAG) أو فريق مستشاري القائد (CAG) تُناقش فيه أي مشورة تُقدَّم إلى القادة وتُنسَّق مسبقًا.

وفي سويسرا، يضطلع مستشار الأمن الإنساني (HUMSEC) في القوات المسلحة السويسرية أيضًا بدور مستشار شؤون النوع الاجتماعي، ويغطي جميع الشواغل المتعلقة بالمدنيين، بما فيها الآثار المتبادلة بين المدنيين والعمليات العسكرية، وأهمية التعامل مع المدنيين بوصفهم كيانًا مصنَّفًا لا مجموعة متجانسة. ولتعزيز التنسيق بين المستشارين القانونيين ومستشاري شؤون النوع الاجتماعي، يشارك مستشار الأمن الإنساني في اجتماعين إلى ثلاثة اجتماعات تنسيقية سنويًا مع فريق القانون الدولي الإنساني وقيادة العمليات المشتركة (J9)، تُناقش فيها المشاريع الجارية والاحتياجات التدريبية. ويقترن ذلك بتبادلات ومشاورات منتظمة حول مواضيع الاهتمام المشترك، ومنها منع العنف الجنسي.

ونظرًا لدورهم الخاص وسلطتهم وإمكانية وصولهم إلى القيادة العليا وموقعهم داخل الهياكل العسكرية، يمكن أن يكون المستشارون القانونيون في موقع جيد لتحديد المخاطر القانونية والعملياتية، بما فيها المخاطر الناشئة عن أنماط الوجود العسكري أو ممارسات الاحتجاز أو التفاعلات مع المجتمعات المحلية. كما يؤدون دورًا مهمًا في ترسيخ الالتزامات القانونية وتذكير القادة بالعواقب القانونية التي سيواجهونها إذا ارتكبت قواتهم عنفًا جنسيًا (أي «نهج العصا»). لذا من الأهمية بمكان تحسين تدريب المستشارين القانونيين في مجالي النوع الاجتماعي ومنع العنف الجنسي.

وبتدريب ملائم في شؤون النوع الاجتماعي، يمكن للمستشارين القانونيين دعم الإدماج المبكر لاعتبارات منع العنف الجنسي والتصدي له في التخطيط للعمليات وفي التعاون المدني–العسكري. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة في السياقات التي لا يُنظر فيها إلى منع العنف الجنسي والتصدي له بوصفهما محوريين في ولاية المهمة، وحيث يكون إدماج مستشاري شؤون النوع الاجتماعي في هياكل القيادة متفاوتًا. فقرب المستشارين القانونيين من القادة وأفرقة التخطيط، وسلطتهم الراسخة داخل عمليات صنع القرار العسكري، يتيحان لهم إثارة الشواغل المتصلة بالعنف الجنسي بلغة تتجاوب مع مسؤولية القيادة والامتثال القانوني والمخاطر العملياتية.

ويمكن لمستشاري شؤون النوع الاجتماعي ولنقاط الاتصال المعنية بالنوع الاجتماعي أيضًا أداء دور رئيسي في دعم تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الممارسة العسكرية؛ غير أن قدرتهم على التأثير في العمليات تتوقف إلى حد بعيد على جودة تدريبهم ومكانتهم المؤسسية. كما أن تكوين الخبرة في شؤون النوع الاجتماعي مهم بدوره. ففي قوات مسلحة عديدة، تشغل النساء في الغالب أدوار مستشاري شؤون النوع الاجتماعي، ما قد يرسّخ من غير قصد تصورًا مفاده أن منظورات النوع الاجتماعي – وبالتبعية العنف الجنسي – «قضايا نسائية» في المقام الأول. ويمكن لهذا التصور أن يقوّض الجهود الرامية إلى ترسيخ اعتبارات النوع الاجتماعي بوصفها مسؤولية عسكرية مشتركة وحاسمة للمهمة.

# الخاتمة

يتطلب منع العنف الجنسي والتصدي له في النزاعات المسلحة التزامًا مستدامًا عبر جميع مستويات التسلسل القيادي. فبينما يجب على كبار القادة مواصلة إدماج الالتزامات ذات الصلة المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني في العقيدة العسكرية والأوامر والتوجيهات، يؤدي المدربون والقادة دورًا جوهريًا في التأثير في تغيير السلوك والمعايير لمنع العنف الجنسي قبل وصول وحدات الخطوط الأمامية إلى ميدان المعركة بوقت طويل. كما يتطلب إدماج تدابير المنع والتصدي منذ المراحل الأولى للتخطيط للعمليات خبراتٍ قانونية وخبراتٍ في شؤون النوع الاجتماعي متكاملة. وعندما تُنفَّذ هذه العمليات على الوجه الصحيح، يمكنها تعزيز وعي القوات المسلحة بالموقف وفعالية مهامها. ويشمل ذلك إدماج الأسئلة المتعلقة بمخاطر العنف الجنسي في أطر الرصد والتقييم العملياتيين. والتقييم المنهجي لنتائج التدريب والعمليات، بما في ذلك فعالية التدابير الوقائية المتعلقة بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، أمر أساسي وينبغي فهمه بوصفه عنصرًا من عناصر بذل العناية الواجبة. ومجتمعةً، يمكن لهذه التدابير أن ترسّخ منع العنف الجنسي والتصدي له في النزاعات المسلحة ضمن الممارسة العسكرية الاعتيادية بما يعزز حماية المجتمعات المتضررة من النزاعات.




© أرشيف الصور والأصوات للجنة الدولية للصليب الأحمر / س. ن. / فافا، دائرة أنسونغو، منطقة غاو، مالي. جلسة نشر عقدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني لجيش مالي / 2016

# ملاحظات

أُبقي على المراجع بلغتها الأصلية وفق ممارسات النشر المعتمدة، مع ترجمة النصوص التوضيحية.

1 United Nations, '122 countries endorse historic "Declaration of Commitment to End Sexual Violence in Conflict"', UN Office of the Special Representative of the Secretary General on Sexual Violence in Conflict, 2 October 2013, https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/press-release/122-countries-endorse-historic-declaration-of-commitment-to-end-sexual-violence-in-conflict/.

2 UN Secretary General, *Conflict-Related Sexual Violence: Report of the Secretary-General*, S/2025/389 (2025).

3 S. Snowden, Sexual Violence in Armed Conflict: How Levels of Sexual Violence in Peacetime Affect Levels of Sexual Violence in Conflict, M.A. thesis, University of Central Florida, 2023; L. Stark et al., "Measuring violence against women amidst war and displacement in northern Uganda using the Neighborhood Method", *Journal of Epidemiology and Community Health*, Vol. 64, No. 12, 2010, pp. 1056–1061.

4 H. Salama, "Sexual violence in conflict and weapons: unpacking the links for better prevention", ICRC Humanitarian Law & Policy Blog, 28 September 2023, https://blogs.icrc.org/law-and-policy/2023/09/28/sexual-violence-in-conflict-weapons-unpacking-the-links-for-better-prevention/.

5 B. Ulbricht and J. Rizk, "How harmful information on social media impacts people affected by armed conflict: A typology of harms", International Review of the Red Cross, No. 926, August 2024, https://international-review.icrc.org/articles/how-harmful-information-on-social-media-impacts-people-affected-by-armed-conflict-926.

6 N. Deffenbaugh, "De-dehumanization: practicing humanity", *International Review of the Red Cross*, Vol. 106, No. 925, April 2024, https://international-review.icrc.org/articles/de-dehumanization-practicing-humanity-925.

7 E. J. Wood, "Variation in Sexual Violence during War", *Politics & Society*, Vol. 34, No. 3, September 2006, https://ideas.repec.org/a/sae/polsoc/v34y2006i3p307-342.html.

8 K. Sawyer, E. Kelly and A.P. Beardsley, "Rebel Leader Ascension and Wartime Sexual Violence", *Journal of Politics*, 2020, https://www.journals.uchicago.edu/doi/abs/10.1086/709432?journalCode=jop; A. C. Doctor, "Foreign Fighters and Conflict-Related Sexual Violence", *International Studies Quarterly*, Vol. 65, No. 1, March 2021, https://academic.oup.com/isq/article-abstract/65/1/69/6047296?redirectedFrom=fulltext.

9 C. M. Faulkner and B. Welsh, "Rebel Child Soldiering and Conflict-Related Sexual Violence", *International Studies Quarterly*, Vol. 66, No. 4, December 2022, https://academic.oup.com/isq/article/66/4/sqac073/6808775; M. Mehrl, "Female Combatants and Wartime Rape", *Armed Forces & Society*, Vol. 48, No. 2, April 2022, https://eprints.whiterose.ac.uk/id/eprint/192023/1/0095327x20981696.pdf.

10 S. Lee and A. Tomashevskiy, "Punish or tolerate? State capacity, military oversight, and wartime sexual violence", *International Interactions*, Vol. 49, No. 4, April 2023, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/03050629.2023.2190111.

11 ICRC, *Engaging with State Armed Forces to Prevent Sexual Violence: A Toolkit for ICRC Staff, Geneva, February 2020,* https://www.icrc.org/en/publication/4400-engaging-state-armed-forces-prevent-sexual-violence-toolkit-icrc-staff-how-engage ; *R. Nordås, Sexual Violence in African Conflicts*, PRIO/CSCW Policy Brief No. 01, Oslo, 2011, https://www.usip.org/sites/default/files/missing-peace/Ragnhild-Nordas.pdf.

12 يشكّل اجتماع المائدة المستديرة للخبراء جزءًا من مشروع DCAF الرامي إلى «نقل النوع الاجتماعي والقانون الدولي الإنساني من التحليل إلى التنفيذ» والنهوض بإدماج منظورات النوع الاجتماعي والتزامات المرأة والسلام والأمن في القانون الدولي الإنساني، بدعم من حكومة ليختنشتاين. وقد أنشأ هذا المشروع جماعة ممارسة جديدة للقانون الدولي الإنساني معنية بالمرأة والسلام والأمن لتعزيز الحوار والتعاون بين القطاعات، وهو يعقد سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة للخبراء، وسيطوّر مستودعًا للصيغ النموذجية والممارسات الجيدة بهدف الاسترشاد به في مراجعة العقيدة العسكرية.

13 للاطلاع على توجيهات أوسع بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على منظور النوع الاجتماعي في العمليات العسكرية، انظر: ICRC, Swedish Red Cross and Nordic Centre for Gender in Military Operations, *International Humanitarian Law and a Gender Perspective in the Planning and Conduct of Military Operations*, ICRC, Geneva, 2024, https://shop.icrc.org/international-humanitarian-law-and-a-gender-perspective-in-the-planning-and-conduct-of-military-operations-pdf-en.html, https://www.icrc.org/sites/default/files/2025-07/Promising_Pathways_PSVP_2024.pdf.

14 لمزيد من المعلومات عن الكيفية التي يمكن بها للفجوات في تدريب المدربين العسكريين، وفي الثقة بين القادة وقواتهم، أن تشكّل تحديًا أمام المنع الفعال للعنف الجنسي، انظر:
ICRC, *Promising Pathways for the Prevention of Sexual Violence*, ICRC, Geneva, 2024, https://www.icrc.org/sites/default/files/2025-07/Promising_Pathways_PSVP_2024.pdf.

# مسرد المصطلحات

**النوع الاجتماعي:** الأدوار والسلوكيات والأنشطة والسمات والمعايير التي يعتبرها مجتمع معين في وقت معين ملائمة للرجال والنساء. وهذه السمات والفرص والعلاقات مبنية اجتماعيًا ومكتسبة عبر عمليات التنشئة الاجتماعية، وهي مرتبطة بالسياق والزمن وقابلة للتغير.

**منظور النوع الاجتماعي:** نهج يراعي كيفية تأثير حالة معينة في احتياجات الرجال والنساء والفتيان والفتيات، وينظر في الكيفية التي تؤثر بها تجارب معينة فيهم على نحو متفاوت.

**الجنس:** يشير إلى الخصائص البيولوجية والفسيولوجية (الصبغيات والهرمونات والأعضاء التناسلية) للذكور أو الإناث أو ثنائيي الجنس.

**العنف الجنسي:** فعل ذو طبيعة جنسية يُرتكب ضد أي شخص في ظروف قسرية. وتشمل هذه الظروف استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو الإكراه الناجم مثلاً عن الخوف من العنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسي أو إساءة استعمال السلطة، فضلاً عن الحالات التي يستغل فيها الجاني بيئة قسرية أو عجز الشخص عن إبداء رضا حقيقي. ومن أمثلة العنف الجنسي، على سبيل المثال لا الحصر، الاغتصاب والاستعباد الجنسي والإكراه على البغاء والحمل القسري والتعقيم القسري. ويشكل العنف الجنسي، متى ارتُكب في سياق نزاع مسلح وبالاقتران به، انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني.

**الضحايا/الناجون:** يُستخدم المصطلح المركب «الضحايا/الناجون» إقرارًا بأن الأفراد المتضررين من العنف الجنسي قد يعرّفون أنفسهم على نحو مختلف تبعًا لتجاربهم الفريدة وبيئاتهم الاجتماعية والثقافية. ففي بعض السياقات، مثلاً، يُشدَّد بدرجة أكبر على مصطلح «الضحية» بوصفه توصيفًا قانونيًا يقر بوقوع انتهاك؛ وهو يقر أيضًا بأن الأفراد لن ينجوا جميعًا من تجربة العنف الجنسي. وقد يجد آخرون هذا المصطلح مجرِّدًا من التمكين أو موصِمًا، ويفضلون بدلاً منه أن يوصفوا بـ«الناجين»، وهو ما يبرز قوتهم وقدرتهم على الصمود.

# الموارد

## موارد قانونية

- قائمة تدقيق: التنفيذ المحلي للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر العنف الجنسي
  Checklist: Domestic Implementation of IHL Prohibiting Sexual Violence (2020)
- تقرير: القانون الدولي الإنساني ومنظور النوع الاجتماعي في التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها
  International Humanitarian Law and a Gender Perspective in the Planning and Conduct of Military Operations (2024)
- شرح اللجنة الدولية للصليب الأحمر لاتفاقية جنيف الرابعة: المادة 27(2) (بشأن العنف الجنسي)
  ICRC Commentary on the Fourth Geneva Convention: Article 27(2) (2025)

## موجزات سياسات

- كيف يؤثر الوصم على الضحايا/الناجين من العنف الجنسي في أثناء النزاعات المسلحة؟
  How Does Stigma Impact Victims/Survivors of Sexual Violence During Armed Conflict? (2024)

## أدلة عملياتية

- مسارات واعدة لمنع العنف الجنسي
  Promising Pathways for the Prevention of Sexual Violence (2023 و2024)
- الانخراط مع القوات المسلحة الحكومية لمنع العنف الجنسي: مجموعة أدوات لموظفي اللجنة الدولية
  Engaging with State Armed Forces to Prevent Sexual Violence: A Toolkit for ICRC Staff (2021)
- إصلاح قطاع الأمن والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات: فهم آثار بناء القدرات في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي في زمن السلم
  SSR and Conflict-Related Sexual Violence: Understanding the impacts of peacetime GBV capacity-building (DCAF, 2024)

## منشورات أخرى

- ما بعد الانتشار: نُهج جديدة لقياس منع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في سياقات النزاع
  Beyond prevalence: new approaches to measuring sexual- and gender-based violence prevention in conflict settings (مدونة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2024)

ديكاف ـ مركز
جنيف لحوكمة
قطاع الأمن

يُكرّس مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) جهوده لتحسين أمن الدول وشعوبها في إطار الحوكمة الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين. ومنذ تأسيسه عام 2000، ساهم المركز في جعل السلام والتنمية أكثر استدامة من خلال مساعدة الدول الشريكة والجهات الدولية الداعمة لها على تحسين حوكمة قطاعها الأمني عبر إصلاحات شاملة وتشاركية. ويُصدر المركز أعمالًا معرفية مبتكرة، ويُعزز المعايير والممارسات الجيدة، ويُقدم المشورة في مجال القانون والسياسات، ويدعم بناء قدرات الجهات المعنية في قطاع الأمن، الحكومية منها وغير الحكومية.

ICRC

للجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة، تؤدي مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حامية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف وتقديم المساعدة لهم. وتبذل أيضًا اللجنة الدولية كل الجهود الممكنة لتفادي المعاناة بنرش أحكام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها. أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1863 وقد متخضت عنها اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي توجه وتنسق الأنشطة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف.

ISBN 978 92 9222 832 3رقم

© مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) واللجنة الدولية للصليب الأحمر 2026

يشجع استخدام هذا المنشور وترجمته ونشره. لكن، نرجو منكم الإشارة إلى المصادر والاستشهاد بها وعدم تغيير المحتوى.

التصميم: Nadia Joubert

أرشيف الصور والأصوات للجنة الدولية للصليب الأحمر / إلودي شيندلر / نياسي، إقليم واليكالي، مقاطعة كيفو الشمالية، جمهورية الكونغو الديمقراطية. جلسة لنشر القانون الدولي الإنساني لوحدة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (FARDC) خلال افتتاح «بيت الإصغاء» في نياسي، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

صورة الغلاف: ICRC © / وتستقبل «بيوت الإصغاء» — وهي مراكز لاستقبال ضحايا العنف الجنسي — الأشخاصَ الذين تعرّضوا لصدمات نفسية جرّاء النزاع المسلح، ومنهم على سبيل المثال ضحايا العنف الجنسي / 2014

DCAF
ديكاف ـ مركز
جنيف لحوكمة
قطاع الأمن

**دار السلام شيمين أوجين ريغو 2E**
جنيف، سويسرا CH-1202

+41 (0) 22 730 94 00
info@dcaf.ch
www.dcaf.ch